

## الفصل الثالث عشر

### المحاكمات

#### إجراءات المحكمة العسكرية

##### تمهيد

حدد قانون الاحكام العسكرية في الباب الثاني من القسم الثالث اجراءات المحاكمة في المواد من ٧٦-٦٦ ووضوح انه بعد تسجيل الدعوة يتم اعلان الخصوم الذين يجوز لهم الاطلاع علي الاوراق عدا السري منها ويجوز للمحكمة عند اللزوم تأجيل جلساتها، وان الجلسات يجب ان تكون علنية وما يحدث فيها يجب كتابته وان ضبط الجلسة منوط برئيس المحكمة مع وجوب ان يكون مع المتهم بجناية محامي

##### المبحث الاول : القواعد العامة التي تحكم اجراءات المحاكمة

- ١- وحدة القضاء : بمعنى ان القضاة او القاضي الذي يحكم في الدعوة يمبني ان يكون قد باشر بنفسه جميع اجراءاتها
- ٢- حضور الخصوم:بمعني ان جميع الاجراءات يجب ان تتم في حضور الخصوم بعد اعلانهم وتمكينهم من الحضور ولا يجوز ابعاد المتهم من الجلسة الا اذا وقع منه تشويش او خروج علي النظام يستدعي ذلك، وتستمر المحكمة في باقي اجراءات الدعوة حتي يمكن السير فيها بحضور المتهم فيتم احضارته، وهنا تلتزم المحكمة بأطلاعة علي ما تم في غيبته.
- ٣- علانية الجلسات:نصت المادة ٧١ ق أ ع علي ان تكون الجلسة علانية (يحضرها الجمهور) ولكن يجوز مراعاة للنظام العام والاداب ومراعاة للاسرار الحربية ان تكون في جلسة سرية وفي كل الاحوال ينطق بالحكم علناً
- ٤- شفاهية الاجراءات (المرافعة) : يجب ان تتم الاجراءات امام المحكمة شفاهية وبتالي فدفاع المتهم يترافع شفاهة ولا يمنع ذلك من حقة في تقديم مذكرة وبتالي لايد من تلاوة الاوراق والاتهام في الجلسة والاستماع الي مرافعة الخصوم ودفاعهم.
- ٥- تدوين الاجراءات :ان الاجراءات يجب تدوينها بمعرفة كاتب (كاتب الجلسة) والكاتب في هذه الحالة من تشكيل المحكمة ويدون اسمة في

محضر الجلسة وقد نص علي ذلك في المادة ٧٢ ق أ ع (يجب ان يحرر محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ) ويدون فيه خلاصة شهادة الشهود، واقوال الخصوم ويشار فيه الي الاوراق التي تليت والطلبات التي قدمت.

التحقيق النهائي: اوجب المشرع ضرورة قيام المحكمة قبل الفصل في الدعوة بأجراء تحقيق فيه بنفسها يعتبر نهائياً ويعرف هذا التحقيق بانه الاعمال التي تقوم فيها المحكمة بمداخلة ادلة الدعوة ووسائل الاثبات فيها بشكل جديد يعينها علي تكوين قناعتها لتستطيع عن بصر وبصيرة الحكم بالبراءة او الادانة وبالتالي فللمحكمة ان تعيد سماع الشهود او الخبراء في مواجهة الخصوم او ان تسمع شهود جدد لم يسبق سماعهم ويسبق ذلك توجيه المتهم بالاتهام المسند اليه ويرد علي هذا المبدأ استثناء

أ- في معاضر المخالفات يجوز الاكتفاء بما ورد فيها وعدم القيام باي تحقيقات

ب- إذا تغيب المتهم عن جلسة المحكمة جاز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الاوراق والتأكد من اعلانه و لا يتم اجراء تحقيق جديد

ج- إذا سبق وان اعترف المتهم في تحقيقات النيابة جاز للمحكمة الاكتفاء بأعترافه والحكم عليه بغير شهود

د- إذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الاسباب او اذا كانت اقوال الشهود مسلماً بها من قبل المتهم ودفاعاً

### مبررات التحقيق النهائي

١- يمثل للخصوم الفرصة الاخيرة لمراجعة الادلة وتدارك ما فات علي سلطة التحقيق الابتدائي

٢- اقتناع المحكمة بثبوت التهمة او عدم اقتناعها ينبغي ان يكون مستمداً من التحقيق الذي تجرية بنفسها اذ ان القاضي يحكم في الدعوة حسب العقيدة التي تكونت لديه

٣- لأنه ليس للتحقيق الابتدائي اي حجة في الاثبات (ان معاضر التحقيق التي يجريها البوليس والنيابة تحتمل الجدل وللمحكمة ان تأخذ بها او تطرحها اذا لم تطمئن اليها) نقد ١٩٦٥ /٥/ ٢٤ س ١٦ رقم ١٠١ ص ٥٠١

٤- لأنه يجب طرح الدليل في الجلسة: مادة ٣٠٢ أ ج منعت القاضي من بناء حكمة علي علمة الخاص او اي دليل لم يطرح في الجلسة والا كان حكمة بشوية البطلان وهو المطبق في المحاكم العسكرية اعمال لنص مادة ١٠ ق أ ع

## المبحث الثاني : الاجراءات امام المحاكم العسكرية

يلاحظ ان ترتيب الاجراءات ليس من النظام العام ولا يثار بشأنه طعون الا اذا ترتب علي عدم التنظيم اخلال بحق الدفاع ١٩٩١/١/٥، احكام النقذ، س٤٣رقم ١٢ ص٧٩

الاجراءات امام المحاكم المركزية هي نفس الاجراءات المقررة امام محكمة الجنائيات عدا بعض الفروق تتمثل في وجوب حضور محامي المتهم في الجنائيات وفي عرض حكم الاعدام علي المفتي في الجنائيات وفي حق النيابة والمتهم في المعارضة في سماع شاهد لم يسبق اعلانه او يرد اسمه في مذكرة الاحالة غير ذلك فالاجراءات كالاتي

- أ- يبدأ التحقيق في الجلسة بالمناجاة عن الخصوم والشهود
- ب- سؤال المتهم عن اسمه وسنة ومحل اقامته ثم مواجهة بالتهمة الواردة بامر الاحالة او بورقة التكليف بالحضور ثم تسال النيابة عن طلباتها قبل او بعد سماع الشهود
- ج- يسأل المتهم عن ارتكاب الفعل من عدمه فإذا اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء بذلك واصدار حكمها
- د- اذا انكر المتهم التهمة تستمر المحاكمة ويسأل عن التهمة تفصيلاً دون استجابة الا اذا قبل ذلك المتهم او محامية
- هـ- يسال شهود الاثبات اولاً ثم شهود النفي.
- و- سؤال الشهود من قبل النيابة ثم من قبل المتهم ودفاعه وللمحكمة منعه توجية اي اسئلة لشاهد اذا كانت متعلقة بالدعوة، حضور محامي عن المتهم ليس بلازم امام المحكمة المركزية ولكنه اذا حضر تسمع مرافعته، يلاحظ ان جميع ما سبق يسمي مرافعة وليس ما يقوله محامي المتهم وحدة كما يعتقد البعض ويرجع ذلك الي قاعدة شفاهية الاجراءات ثم يصدر قرار المحكمة باقفال باب المرافعة ثم يصدر الحكم.
- ذ- اذا ما كان الوضع في محاكمة غيابية علي المحكمة التأكد من صحة الاعلان وتمامة وبعدها يجوز لها تأجيل الدعوة و اعادة الاعلان او الحكم.

### المبحث الثالث: الشروط التي يجب توافرها في قضاة الحكم

- (١) الا يكون قد شابة سبب من اسباب الامتناع او فقد الصلاحية م٦٠ ق أ ع
- (٢) الا يكون الخصوم قد عارضوا في قبول ولايته لاسباب جدية طالبين ردة م٦١-٦٢-٦٣ ق أ ع
- (٣) الايستشعر بذاته حرجاً في نظر الدعوة يقبله رئيس المحكمة م٦١ ق أ ع ويلاحظ ان اسباب التنحي والرد قد جاءت في نص المادة ٦٠ ق أ ع في خمسة حالات ولم تشمل كل الموانع الواردة في قانون الاجراءات والمرافعات العام ولم ترد فيه موانع الرد علي سبيل الحصر في قانون السلطة القضائية العامة وانما جاءت مديجا من هذا كلة فبتالي لا يجوز التوسع في تفسيرها او القياس عليها وانما الالتزام بها وحدها باعتبار قانون الاحكام العسكرية قانون خاص

### اسباب التنحي الوجوبي لعضو المحكمة

- (١) ان تكون الجريمة وقعت عليه شخصياً
- (٢) ان يكون قد قام فيها بمعمل من اعمال التحقيق او الاحالة
- (٣) ان يكون شاهداً او ادي عملاً من اعمال الخبرة فيها
- (٤) ان تكون لة او لزوجته او احد اقاربه او اصهاره الي الدرجة الرابعة مصلحة في الدعوة
- (٥) اذا كان قريباً او صهراً حتي الدرجة الرابعة

### اسباب التنحي الجوازي لعضو المحكمة العسكرية

- (١) عبرت عنة المادة ٦١ ق أ ع بعبارة (يستشعر بذاته حرجاً) في نظر الدعوة يقبله رئيس المحكمة وينحصر ذلك في اذا كان لة او لزوجته دعوة مماثلة لدعوة التي ينظرها
- (٢) اذا كان بينه وبين احد الخصوم عداوة او مودة
- (٣) اذا كان احد الخصوم خادماً لة او مساكنة احد الخصوم او تلقي هدية من احد الخصوم

### مخاصمة اعضاء المحكمة العسكرية

سكت قانون الاحكام العسكرية عن ذكر الاسباب التي تتعلق بمخاصمة اذا ارتكب غدرأ او غشأ او خطأ مهنياً جسيماً اثناء ممارستهم الحكم في القضايا التي ينظرونها.

والقدر المتيقن انه لا يجوز مخصمة اي رفع دعوي التعويض عن الفعل الضار للقاضي، لان المحاكم العسكرية لا تختص بنظر مثل هذه الدعاوي كما ان القضاة العسكريون يصعب عرضهم علي القضاء المدني لتغاير طبيعة عمل القضاة وبخاصة ان المخاصمة تعني طلب التعويض عن عمل قضائي وقد علق البعض علي ذلك بانه يرسى مبدأ بالغ الخطورة لان موداة انه لا يمكن مسالة القضاة العسكريين باي وسيلة اذا ما ارتكبوا غشاً او خطأ مهنياً جسيماً برغم من ان قانون الاحكام العسكرية يعتر القضاة العسكريين نظراء للقضاة العاديين اي مثلهم وليسوا معصومين لانهم بشر وتزداد الخطورة بامتداد اختصاص القضاء العسكري ببعض القضايا العادية (قضايا الارهاب - قضايا امن الدولة طواريء) وهي قضايا مدنية بطبيعتها الامر الذي يفرض علي المشرع العسكري اصدار تعديل يجيز مخاصمة القضاة العسكريين حتي لا تكون هناك طائفة من القضاة تحكم بين الناس دون مسائلة اذا هم اخطأوا.

### محكمة النقد ومخاصمة القضاة العسكريين :

اثير هذا الامر في جلسة ١٤/٢/١٩٨٠ فقررت محكمة النقد عدم جواز مخاصمة اعضاء القضاء العسكري تأسيساً علي ان دعوة المخاصمة لا تنطبق احكامها علي قضاة المحاكم العسكرية لان نص المواد ٤٩٧، ٤٩٥، ٤٩٤ من قانون المرافعات يدل علي ان دعوة المخاصمة لا تسري الا علي المخاطبين بأحكامها ولا يمتد سريانها علي غيرهم ممن يعملون لدي جهات قضائية اخري وقد نظم قانون الاحكام العسكرية في المواد ٦٢، ٦١، ٦٠ علي نظام خاص بصلاحيه القضاة العسكريين لنظر الدعوة وطلب ردها دون ان يرد نص علي جواز مخاصمتهم طبقاً لقواعد دعوة مخاصمة قضاة المحاكم العادية الواردة بقانون المرافعات- ونص م ١٠ ق أ ع انما قصد به الاحالة الي القوانين العامة في شأن لم يرد به نص في قانون الاحكام العسكرية متعلق بالاجراءات او العقوبات وقد ورد نص فيه عن عدم صلاحية القضاة العسكريين مما يعني ان المشرع العسكري اكتفي بذلك قصداً في هذا القانون.

## المبحث الرابع : تقيد المحكمة بحدود الدعوة

نصت المادة ٣٠٧ اجراءات جنائية علي عدم جواز معاينة المتهم عن واقعة غير واردة بامر الاحالة وعدم جواز الحكم علي غير المتهمين المقامة عليهم الدعوة، وبالتالي تتقيد المحكمة بوقائع الدعوة واشخاص المتهمين ويرد علي هذا القيد اثثناء يتمثل فيما يلي :

- (١) حق التصدي لمحكمة الجنايات يقصد به اضافة متهمين غير من رفعت عليهم الدعوة سواء كانوا فاعلين او شركاء او اضافة وقائع اخري ارتكبها المجرمون المعروضون امام المحكمة غير واردة في قرار الاحالة ويتم التصدي بأعادة القضية للنياحة مرة اخري لتحقيق في احوال التصدي او بتداب احد اعضاء المحكمة لاجراءات التحقيق م١٠ ق أ ع
- (٢) جرائم الجلسات يقصد بها حق المحكمة في ضبط الجلسة وادارتها ولها في حال الاخلال بنظام الجلسة رفع الدعوة مباشرة م ٧٣ ق أ ع

### حالات عدم تعارض مع قيد المحكمة بوقائع الدعوة

نصت المادة ٧٥ ق أ ع علي ان للمحكمة ان تغير في حكمها الوصف القانوني للواقعة او تعديل التهمة.

- (١) تغيير الوصف كحالة جناية سرقة بالاكراهة تغييرها الي جناية سرقة بحمل سلاح او حالة شروع في سرقة تغييرها الي دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة ويلاحظ ان تغيير الوصف يتم بدون تغيير التهمة
- (٢) تغيير التهمة كتغيير من قتل بسيط الي قتل مع سبق الاصرار والترصد او من الشروع في قتل الي ضرب نشئ عنه عاهة ويلاحظ ان تغيير التهمة يكون باضافة الظرف المشدد او المخفف وانه يستتبع تغيير الوصف القانوني
- (٣) اصلاح الاخطاء المادية وتدارك السهو كتصحيح رقم المادة التي قدم بها قرار الاحالة او تصحيح اسم المتهم او تصحيح مكان الاصابة من اليد اليمني الي اليد اليسري او تحديد زمان ومكان الواقعة اللازين لم يكون قد حدد وفي كل حالة علي المحكمة ان تبة المتهم الي هذا التغيير وان تمنع اجلاً لتحضير دفاعة اذا كان الوصف او التعديل يمس مركزة القانوني

تطبيقات عملية لما يجري عليه العمل في المحاكم العسكرية  
للمحكمة ان تجري التحقيق الذي تراه لتعرف الحقيقة ولها في سبيل ذلك منع  
البعض من حضور الجلسة ومن منع البعض من مغادرتها متى كانت طبيعة التحقيق  
تقتضي هذا الحظر

- (١) محضر الجلسة حجة بما ثبت فيه والادعاء بغير ذلك لا يثبت الا بطعن بالتزوير
- (٢) اذا كان الثابت ان المتهم احدث تشويش في الجلسة فأخرجته المحكمة فهذا  
من حقها، وتعتبر الاجراءات التي تمت في فترة ابعاده كأنها تمت في حضرة
- (٣) لم يستثنى القانون المحامي من المحاكمة فوراً اذا وقعت منة جنحة علي  
المحكمة او علي احد اعضائها او ارباب الوظائف فيها اذ الحكمة من  
تحويل المحكمة حق الحكم فيما يقع في الجلسة هو صون كرامة